**المحور الثالث - المشكلة الاقتصادية:**

تَهتمّ المُشكلة الاقتصاديّة بدِراسة العَلاقة بين المَوارد الاقتصاديّة من جهة، والمجتمع والأفراد من جهة أخرى، وتَرتبط هذه المُشكلة مع الحاجات الإنسانيّة مثل الحاجة للماء، والطعام، والمأوى، وغيرها من الحاجات الأساسيّة الأخرى التي تُساهم باستمرار الحياة؛ ممّا يدفع الناس إلى السعي للبحثِ عن الوسائل والمصادر المناسبة لإشباع حاجاتهم، فيكتشفون أنّ هذه الحاجات أكثر من قدرتهم على إشباعها ضمن الموارد الاقتصاديّة المتاحة، فينتج عن ذلك ظهور المشكلة الاقتصاديّة.

المشكلة الاقتصاديَّة هي عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشريَّة من السِّلع والخدمات في ظلِّ ندرة الموارد، ووسائل الإنتاج و يُطلق عليها أيضاً اسم مشكلة النُدرة وتُعرَّف بأنّها عبارةٌ عن مشكلةٍ تواجه المجتمعات البشريّة، وترتبط بالاهتمام في قلّة الموارد الاقتصاديّة من أجل تخصيصها لتوفير أغلب الخدمات والسلع داخل القطاع الاقتصاديّ.

كما تعرف على أنَّها "محدوديَّة الموارد، وكثرة الحاجات، الَّتي تفرض على المجتمع الاختيار، ووضع الأولويَّات، وَمِنْ ثَمَّ التَّضحية، فالموارد محدودة في المجتمع في وقت معيَّن بالمقارنة بين حاجات ورغبات أفراد المجتمع المتعدِّدة، والمتنوِّعة، والمتجدِّدة عبر الزَّمن.

فالمشكلة الاقتصاديَّة تتمثَّل ببساطة في النُّدرة النِّسبيَّة للموارد الاقتصاديَّة المتاحة على اختلاف أنواعها، ومهما بلغت أحجامها فهي موارد محدودة في كلِّ دولة اذا ما قورنت بالحاجات الإنسانيَّة المتعدِّدة، والمتجدِّدة باستمرار.

فالمشكلة الاقتصاديَّة تنشأ من هذه العناصر- محدوديَّة الموارد، وعدم محدوديَّة الحاجات)، وهذه الأركان يكاد يتَّفق عليها علماء الاقتصاد الرَّأسماليِّ ، ويرى الاقتصاد الإسلاميُّ أنَّ السَّبب الرَّئيسيَّ للمشكلة الاقتصاديَّة هو الإنسان، وليس بخل الطَّبيعة، وندرة الموارد.

**أولا - تعريف المشكلة الاقتصادية وخصائصها:**

تتمثل المشكلة الاقتصادية فيما يمكن أن يعبر عنه بعدم التناسب والتوازن بين الموارد المحدودة والحاجات المتعددة والذي ينعكس في صورة ندرة الموارد وصلاحيتها لاستخدامات متعددة بالنسبة لحاجات الإنسانية التي تتعدد وتتفاوت في أهميتها النسبية .واستناداً إلى ذلك يمكن الوقوف على بعض المعطيات والمفاهيم التي يفترضها التعريف المذكور:[[1]](#footnote-2)
- أن الحاجات متعددة وبالتالي تتعدد وسائل اشباعها
- أن الحاجات الانسانية تتفاوت في الأهمية النسبية بالنسبة للأفراد .
- أن غالبية وسائل اشباع الحاجات غير متوافرة في صورة مباشرة .
- أن الموارد اللازمة للحصول على هذه الوسائل نادرة .
- أن الموارد لها استعمالات بديلة ومتعددة .
- أن الانسان يسعى إلى تعظيم اشباع حاجاته من خلال محاولة الحصول على أقصى اشباع ممكن من خلال أقل قدر من الموارد .
**ثانيا - خصائص المشكلة الاقتصادية:**

تتميّز المُشكلة الاقتصاديّة بصفتها أساساً من أُسس علم الاقتصاد بمجموعةٍ من الخصائص، وهي: **العموميّة:** هي طبيعة المشكلة الاقتصاديّة التي تتصف بأنّها مشكلة مكانيّة وزمانيّة؛ أي موجودة قديماً وحديثاً وتمتدّ في كافة الأماكن، ولا يختص فيها مكان واحد فقط.

 **الديمومة:** أي إنّها مُشكلة أبديّة ودائمة تظهر في كافّة الأزمنة والعصور؛ فالإنسانُ منذُ القِدم يُواجه مشكلة اقتصاديّة تُعاني منها المُجتمعات الحديثة، وستواجهها المُجتمعات الأحدث في المُستقبل.

 **النُدرة النسبيّة:** هي نقص أو عدم كِفاية المعروض من الموارد

كما يمكن تلخيص الخصائص فيما يلي :[[2]](#footnote-3)
**1 - ان المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة** :
تعني العمومية أن المشكلة الاقتصادية موجودة قديما وحديثا وتعني أخيرا أنها ذات بعد مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون أخر كما لا يفتقر إليها مكان دون آخر .
**2 - إن المشكلة الاقتصادية مشكلة أبدية دائمة:**
وهو ما يتفق مع تفسير العمومية بأنها تنطبق على كل العصور والأزمنة وبيان ذلك أن الإنسان منذ خلقه الله تعالى وما ينتج عن ذلك من مجتمعات تواجه وستواجه مستقبلا هذ ه المشكلة طالما تنوعت حاجاته وتطورت وتجددت .
**3 - أن المشكلة الاقتصادية مشكلة اختيار وتخصيص:**
تظهر هذه الخاصية بسبب محدودة الموارد وعدم محدودية الحاجات بحيث تظل دائما الحاجات أكثر من الموارد وهو ما يترتب عليه وجوب تضحية الفرد أو المجتمع ببعض الحاجات مقابل اشباعه لبعض الحاجات الأخرى والأكثر أهمية وعملية التضحية هذه تستوجب المقارنة والمفاضلة بين الحاجات المختلفة لترتيب أولويتها بالنسبه له وبعد ترتيب الحاجات يقوم بتخصيص الموارد المتاحة ليتمكن بعد ذلك من استخدام بعض الموارد التي قام بتخصيصها لإشباع بعض الحاجات التي قام بترتيبها .
**ثالثا - الحاجات الانسانية المتعددة و اللانهائية:**
**1 - مفهوم الحاجات الإنسانية المتعددة :**
يظهر من هذا العنوان أن عباراته تدل على شقين الأول يتعلق بالحاجات الإنسانية والثاني يتعلق بكون هذه الحاجات متعددة وهو ما سنقوم بالقاء الضوء عليه .
بالنسبة للحاجات الإنسانية فالمقصود بها الحاجات المادية المتمثلة في الرغبات التي يرغب ويوجد جمهور المستهلكين الحصول عليها ويستخدم مختلف السلع والخدمات لإشباع هذه الرغبات .
ويظهر لنا هذا التعريف تقسيما للحاجات الإنسانية بحيث نجد حاجات ضرورية وحاجات غير ضرورية أو كمالية وقد تم التعبير عن الحاجات الضرورية من خلال التعريف بإظهار الرغبة في الحصول على الوسائل الكفيلة يتوقى الاحساسات المؤلمة أو يوضع حد لها أما الحاجات غير الضرورية أو الكمالية فهي التي اشارت اليها العبارة القائلة وكذلك بإحداث احسسات ممتعة أو بزيادتها
وزيادة في ايضاح ذلك نجد أن بالنسبة إلى الحاجة إلى الطعام مثلا فإن اشباعها من خلال الغذاء يقي الإنسان ألم الجوع وكذلك الحاجة الى الشراب فإنها تكون مقترنة بالم وعذاب يتم التخلص منه بتناول المشروبات وهو ما ينطبق ايضا بخصوص الحاجة إلى المسكن إذ أن اشباعها من خلال توفير السكن يقي الإنسان آلم التعرض لحرارة الشمس الشديدة في الصيف او للبرد القارس في الشتاء وهي صورة للآلم المادي كذلك فإن المسكن يقي الإنسان من الألم المعنوي المتمثل في عدم احساسه بستر عورته عن أعين الناس . . . . الخ .
- بالنسبة لكون الحاجات الإنسانية متعددة فإن التعدد هنا يشير إلى أكثر من معنى .:-
- يشير التعدد إلى القيمة العددية لمطالب الأفراد أي عدد الحاجات التي يشعر بها الشخص بحيث نجد أن الحاجات إلى الطعام مطلب وأن الحاجة إلى الشراب مطلب ثان والحاجة إلى الملبس مطلب ثالث وهكذا .
- يشير التعدد أيضا إلى تنوع هذه المطالب واختلافها باختلاف الزمان والمكان .
وتفسير ذلك نجد أنه مثلا بخصوص الحاجة إلى الطعام فإنها تتعدد وتتنوع بتنوع أنواع الطعام فنجد مثلا الخضروات والفواكه واللحوم ... الخم وعندما ننظر إلى الحاجة إلى الملبس نجحدها تتنوع بين حاجة إلى لباس شتوي وآخر صيفي وملبس يناسب الخروج وآخر يناسب المكوث في المنزل .. الخ .
- يشير التعدد ايضا إلى تجدد الحاجات وزيادتها باستمرار مع مرور الوقت بحيث نجد أن الحاجة كلما تم اشباعها عادت بعد فترة إلى الظهور ثانية .
**2 - العوامل المؤثرة في الحاجات :**
تحتمل كلمة التأثير أن يكون بالإيجاب كما قد يكون بالسلب وعليه نجد أن هناك من العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الحاجات وأن هناك منها ما يؤدي إلى الحد من الحاجات فنجد مثلا أن عنصر الزمن من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الحاجات من زاويتين : [[3]](#footnote-4)
**الزاوية الأولى :** مرور الوقت من شأنه في العادة أن تزيد المعرفة وتزيد تبعا لذلك معدلات التنمية الاقتصادية وما يصاحب ذلك من زيادة في معدلات الدخول وزيادة وتقدم في وسائل الاتصالات والمواصلات وهو ما يساهم في نقل السلوكيات من مجتمع إلى أخر بفعل التقليد والمحاكاة كل هذا من شأنه استمرار تزايد الحاجات الإنسانية .
**الزاوية الثانية :** أن مرور الوقت من شأنه أن يؤدي إلى تجدد الحاجات بعد سبق إشباعها مثل الحاجة إلى الطعام أو الشراب مثلا فإنه بعد إشباع كل منها ما تلبث أن تعود بعد فكرة بسبب الشعور بالجوع أو العطش من جديد .. وهكذا .
**رابعا - ندرة الموارد الاقتصادية :**
**1 - تعريف الموارد الاقتصادية :**
أن مفهوم الموارد قد ينصرف إلى التعبير عن الموارد الطبيعية كما قد ينصرف إلى التعبير عن الموارد الاقتصادية غير انه يوجد اختلاف أساسي بين النوعين ذلك لأن المورد يكون طبيعيا عندما لم تتدخل يد البشر في تكوينه إذ هو من صنع الخالق سبحانه وتعالى وهو ما يظهر من خلال موارد الأرض والغابات الطبيعية والمصائد والمياه بأنواعها والموارد الموجودة في باطن الأرض .
يمكن تعريف الموارد بأنها كل ما يصلح ويلزم لإشباع الحاجات الإنسانية سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة .
**2 - تقسيمات المواردالاقتصادية :**
يمكن تقسيم الموارد تقسيمات عدة وذلك بحسب النظرة التي ينظر إلى الموارد من خلالها وذلك كما يلي :
بالنظر إلى أماكن وجودها نجد أن الموارد تنقسم إلى[[4]](#footnote-5) :
**- موارد موجودة في كل مكان :** إن المورد يوجد في كل مكان وينطبق ذلك على الأكسجين في الهواء والرمال في الصحراء .
**- موارد موجودة في أماكن عديدة :** هذه الانواع من الموارد أقل وجودها من المورد السابق بحيث نجد أنها اقل وفرة ولا توجد في كل مكان وإن كانت توجد في أماكن عديدة ويلاحظ أنها لا توجد في نفس الأماكن بنفس المقدار بل تتفاوت بحيث توجد في اماكن بوفرة وبندر وجودها في اماكن أخرى وهذا يبرر سبب اختلاف اثمانها من مكان إلى مكان آخر لما يقضي به قانون العرض بخصوص العلاقة بين الكمية والثمن بحيث يرتفع الثمن حيث يندر أو يقل وجود العنصر في حين ينخفض الثمن يوجد العنصر بوفرة .
**- مورد موجود في أمكان قليلة :** وينطبق على ذلك بصفة اساسية على كثير من المعادن .
**- موارد موجودة أو مركزة في مكان واحد :** وهو ما ينطبق كذلك بصفة رئيسية في انواع المعادن مثل النيكل .
بالنظر إلى الموارد من حيث عمرها وديمومتها نجدها تنقسم إلى :
**- موارد متجددة :** يقصد بذلك ان المورد قابل للدوام في وجوده بسبب قدرته على التجدد للمحافظة على نوعه وأن هذا المورد متجدد بطبيعته بمعنى أنه يزيد زيادة طبيعية ويحتاج فقط لمجرد تنظيم استخدامه حتى يستمر وجوده ويستمر الانتفاع به .
ومن الموارد التي تزيد زيادة طبيعة النباتات والحيوانات إذ أن الغابات وما فيها من أشجار تزيد بمعدلات طبيعية حيث تنمو الشجرة ثم تثمر وتخرج البذور وتسقط في الأرض فتنمو شجرة من جديد أو يجني الإنسان الثمار والبذور ويقوم بزراعتها من جديد .
**- موارد فانية :** المقصود هنا هو الموارد الفانية أو القابلة للفناء بطبيعتها بمعنى أن هذه الموارد تكون موجودة في الطبيعة بكميات معينة إلا أنها تقل باستمرار السحب منها وهو ما ينطبق على المستخرجات من باطن الأرض مثل البترول وغيره من المعادن المختلفة .
بالنظر إلى الموارد من حيث مظهرها نجدها تنقسم إلى :
**- موارد ملموسة :** ينطبق ذلك على الموارد ذات الوجود المادي الملموس وهذا الوصف ينطبق على غالبية الموارد التي تتبادر إلى الذهن عندما نذكر كلمة الموارد مثل الأراضي والمباني والغابات والمعادن والحيوانات الخ والتي يمكن التعبير عنها إذا جاز التعبير بالموارد التقليدية .
**- موارد غير ملموسة** : ينطبق هذا النوع من الموارد على كل مصدر من المصادر الذي من شأنه جعل الموارد الملموسة أكثر قدرة على اشباع الحاجات الإنسانية وينطبق ذلك على الإضاءة والتهوية والتدفئة والرعاية الصحية والترفيه فكل هذه العناصر لاشك إذا توافرت جعلت العامل والآله والتربة أكثر قدرة على انتاج السلع والخدمات .
بالنظر إلى الموارد من حيث اصلها نجدها تنقسم إلى :
**- موارد طبيعية :** هي التي تستند في وجودها وتجد مصدرها في الطبيعة سواء كانت ملموسة مثل الثروات المعدنية والغابات أو كانت غير ملموسة مثل الصفات الطبيعية التي يكتسبها مكان ما أو إقليم ما والمتمثلة في درجات الحرارة أو الرطوبة او فترات سطوع الشمس أو موقع إقليم معين بالنسبة لعناصر انتاج معينة .. الخ .
**- موارد بشرية :** يجد هذا النوع مصدره في السكان ويعد من أهم الموارد وأكثرها قيمة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية وتظهر أهمية هذا العنصر عندما تعلم أنه يساهم في الإنتاج بأكثر من شكل .
**3 - خصائص الموارد الاقتصادية : [[5]](#footnote-6)**
**الخاصية الأولى : الموارد الاقتصادية محدودة نادرة :**
تعني هذه الخصيصة أن كمية الموارد المتوافرة والموجودة في الطبيعة سواء كانت في صورة مباشرة أم صورة غير مباشرة لا تكفي لإشباع كافة الحاجات الإنسانية ذلك لأنها لا تكفي إنتاج كافة المنتجات والوسائل اللازمة لإشباع كافة الحاجات الإنسانية .
وعندما نقول أن هذه الموارد محدودة أو نادرة فإن المقصود هنا هو الندرة النسبية بمعنى ندرة الموارد أو عدم كفايتها بالنسبة للحاجات المتعددة .
ونخلص من كل ذلك إلى الندرة أو الوفرة تكون نسبية وليست الندرة أو الوفرة المطلقة وبمعنى آخر ليس مجرد الوفرة أو الندرة كافيا للحكم على حقيقة الأمور بل ننظر لوفرة المورد أو ندرته بالنسبة للحاجات المطلوب من إشباعها .
وعندما نقول أن الندرة نسبية بالمعنى السابق أي عدم كفاية المورد لإشباع الحاجة فإن هذه الندرة قد تكون صفة ملازمة للمورد باستمرار وقد تكون صفة تلحق بالمورد ويتصف بها مؤقتا لكنها يمكن ان تزول عنه مع الوقت .
أما بخصوص كون الندرة مؤقتة لا تلبث أن تزول مع مرور الوقت فإن ذلك يتحقق إذا كان هناك بعض المساحة من الأراضي الصالحة للزراعة لكنها غير مستغلة أو وجود جزء من قوة العمل في حالة تعطل وبطالة فإنها إذا توافرت الظروف التي تستطيع الدولة معها أن تستصلح الجزء من الارض غير المستغل أو ان تستطيع تشغيل الجزء المتعطل عن العمل ..
خلاصة القول أن لعنصر الزمن تأثير على مسالة الندرة خاصة وأن أغلب الموارد لا توجد في الطبيعة في صورة صالحة لان تشبع الحاجات الإنسانية بصورة مباشرة بل تحتاج إلى تحويلها إلى صورة أخرى وهو ما يحتاج إلى فترات زمنية تختلف من حالة إلى أخرى .
**الخاصية الثانية : الموارد الاقتصادية متعددة الاستخدامات :**
تعني هذه الخاصية أن المورد الواحد يمكن ان يستخدم في انتاج اكثر من سلعة وعليه يستطيع المورد الواحد اشباع اكثر من حاجة . وبيان ذلك هو أن عنصر العمل مثلا وهو أحد الموارد مورد بشري يمكن أن يساهم مع عناصر اخرى وفي انتاج سلعة زراعية إذا شارك في الإنتاج الزراعي كذلك يمكن أن يساهم مع عناصر أخرى في انتاج سلعة صناعية كما يمكن أن يساهم مع عناصر أخرى في انتاج خدمة النقل أو العلاج أو التعليم .. الخ .
**الخاصية الثالثة - قابلية المورد للإحلال محل بعضها :**
يمكن لأي مورد أن يحل في استخدامه محل مورد أخر في انتاج نفس السلعة وأن وجب التنبيه إلى أن الإحلال يكون نسبيا وليس مطلقا وغالبا ما لا يكون كاملا . وبيان ذلك أنه لو أن لدينا قطعة أرض زراعية ويتم زراعتها بمحصول زراعي مثل القمح فإنه يمكن باستخدام نفس المساحة من الأرض الإنتاج نفس الكمية من المحصول باستخدام نسبة معينة من عنصر العمل ونسبة معينة من راس المال أو باستخدام نسبة مغايرة من العمل أكثر أو أقل من النسبة السابقة ونسبة مغايرة من رأس المال أكثر أو أقل من النسبة السابقة .
**الخاصية الرابعة : التخصيص والاختيار :**
تعرضنا بالبيان فيما سبق لعنصرين من عناصر المشكلة الاقتصادية فتحدثنا عن الحاجات الإنسانية المتعددة كما تحدثنا عن الموارد المحدودة وتكون بذلك قد وصلنا إلى الحديث عن العنصر الثالث الذي يجد أصلا له في العنصرين السابقين إلا وهو الاختيار من بين الحاجات المتعددة والتخصيص من بين الموارد المحدودة ذلك لأنه نظراً لتعدد الحاجات الإنسانية ولانهائيتها وعدم إمكان إشباعها جميعا حتى ولو أمكن إشباع الكثير منها فإنه لن يتم في وقت قصير لذا لزم أن يقوم الفرد بترتيب هذه الحاجات بحسب أهميتها بالنظر إلى أي منها أولى بالإشباع دون الآخر أو قبله وعليه تظهر أمام الفرد مشكلة الاختيار التي تجد اصلها في مشكلة تعدد الحاجات الإنسانية ولا نهائيتها .
يدلنا ما سبق على أن الاختيار والتخصيص هما حلقة الوصل بين الحاجات والموارد وذلك أن اتخاذ القرار بشان الاختيار والتخصيص ينطوي ي الواقع على نوعين من القرارات .
فهو يشتمل أولاً : على قرار بشأن تحديد الحاجات التي استقر الرأي على إشباعها أولاً .
ويشمل ثانياً: على قرار بشأن تحديد الأنواع والكميات من الموارد التي ستستخدم في تحقيق هذا الغرض
نجد أن مشكلة الاختيار ترتبط أيضا بمحدودية الموارد ويتضح ذلك إذا علمنا أن مشكلة الاختيار يمكن أن تنتفي في حالتين :

 **أولاً :** عندما تنتفي مشكلة الندرة وذلك عندما تكون الكميات الموجودة من المورد من الوفرة بحيث تستطيع اشباع كافة الحاجات المطلوبة منها اشباعها .
وتنتفي مشكلة الاختيار والتخصيص ثانيا عندما لا يصح المورد الواحد إلا لإشباع حاجة واحدة دون غيرها أو بمعنى آخر عندما يكون المورد نوعيا أي له استخدام واحد فقط ففي مثل هذه الحالة تنتفي فرصة الاختيار بين الحاجات طالما أن المورد لا يصلح إلا لإشباع حاجة معينة .
وكما راينا تاثيرا لعنصر الزمن على كل من الحاجات المتعددة والموارد المحدودة فإنه يؤثر ايضا بخصوص العنصر الذي نحن بصدده إذ قد يساهم عنصر الزمن في تعميق مشكلة التخصيص ذلك لأنه ربما يصلح مورد ما لإشباع حاجة معينة في وقت معين إلا أنه مع مرور الوقت يمكن أن يتم تهيئة هذا المورد حتى يصلح لإشباع حاجة أخرى.
ويتضح من ذلك أن هذا الشخص كان يستطيع فقط أن يعمل في مجال واحد ومن ثم يساهم في إشباع نوعية معينة من الحاجات ومن ثم فلا حاجة إلى المقارنة بين تخصيصه لإنتاج سلعة زراعية أم إنتاج غيرها وبذلك تنتفي مشكلة التخصيص أما وقد تم تدريبه وقد اكتسب بذلك مهارات أخرى فقد أصبح قادرا على إنتاج سلع مختلفة في مجالات مختلفة فتنشا على أثر ذلك الحيرة بشأن هل يتم استخدامه في إشباع حاجات يتم إشباعها من خلال استهلاك سلع زراعية يشارك هو في إنتاجها أم يتم استخدامه في إنتاج بعض السلع الصناعية ليشبع بذلك حاجات ذات طبيعة أخرى وهكذا .
**4 - العوامل المؤثرة في الموارد الاقتصادية :**
**- العوامل ذات التأثير السلبي على الموارد** :
نجد مثلا الحروب والكوارث الطبيعية والتلوث البيئي تعمل في اتجاه واحد بان تؤثر سلبا على الموارد
تأثير الحروب ، إذا تؤدي الحروب إلى تدمير الموارد بكافة أنواعها في بعض الحالات مما يؤدي إلى حرمان البشرية من الانتفاح بما كان يمكن أن تساهم به هذه الموارد في انتاج سلع وخدمات تشبع حاجات انسانية مختلفة ومتعددة ويتضح معنى هذا القول وبإيجاز شديد عندما نشير ونوجه النظر إلى ما حدث من دمار شامل للموارد المختلفة نتيجة القاء الولايات المتحدة الأمريكية للقنبلتين الذريتين على مدينتي هيروشيما ونجازاكي في اليابان لتنتهي بذلك الحرب العالمية الثانية[[6]](#footnote-7) .
**- تاثير الكوارث الطبيعية :**
كذلك تاتي بعض الكوارث الطبيعية على العديد من الموارد مثلما يحدث في حالات الفيضانات والزلازل والبراكين وما يؤدي إليه ذلك من تأثير على كثير من الموارد مثل قتل الأشخاص ونفوق الحيوانات وتهدم المباني وغرق الأراضي .
**- تأثير التلوث البيئي** :
بجانب ما يحدث من دمار وتأثير على الموارد بسبب الحروب والكوارث الطبيعية نجد التاثير الضار للتلوث البيئي ايا كان مصدره بما يؤدي إليه من وقف أو تعطيل استخدام بعض الموارد أو جعل استخدامها أكثر تكلفة وهو ما يحدث عند تعرض المياه والأراضي والهواء للتلوث وما لذلك من تأثير على العنصر البشري الإنسان .
**- العوامل ذات التأثير الإيجابي على الموارد :**
**- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي :**
العوامل التي من المفترض أن تؤثر إيجابيا على الموارد منها تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إذ من شأن ترك النشاط الاقتصادي للأفراد يمارسونه بحرية كاملة تحت مظلة قوانينهم التي تبيح لهم فعل كل ما هو من شأنه تعظيم الأرباح التي يحصلون عليها وتحكمهم شريعة يؤمنون بها تقضي لهم بأن الغاية تبرر الوسيلة ففي ظل أوضاع كهذه نجد أن الأفراد يسعون من خلال انشطتهم إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح حتى ولو كان ذلك من خلال الجور على البيئة سواء تعلق الأمر بإهدار بعض الموارد بسبب سوء الاستغلال أو تعلق الأمر بتعريض البيئة وما تحتوي عليه من موارد للتلوث بسبب عدم مراعاة الاشتراطات البيئية عند ممارستهم لأنشتطتهم .
واخيرا تستطيع الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي أن تتغلب عليه نسبيا سواء بطريقة مباشرة عندما تمارس الأنشطة الاقتصادية بنفسها مع مراعاة للبعد البيئي أو بطريقة غير مباشرة من خلال الاشتراطات البيئة التي تطلبها من راغبي انشاء المشروعات عند تقدمهم بطلب بالترخيص لهم لممارسة أنشطتهم .
**- العوامل ذات التأثير المزدوج على الموارد :**
يوجد بعض العوامل التي تؤثر على الموارد والتي يعمل تأثيرها في الاتجاهين الإيجابي والسلبي على ما سنرى فيما يلي :
**- تأثير زيادة السكان :**
نجد ان زيادة السكان تؤثر تأثير سلبي على الموارد إذ من شأن زيادة السكان أن يزداد الطلب ويزداد الاستهلاك للموارد وعندما تكون الزيادة السكانية بنسبة كبيرة وعندما يفتقد التخطيط اللازم لهذه المشكلة يتم استهلاك الموارد المتاحة استهلاكا جائزا ولا تراعي القواعد اللازمة لضمان تجدد هذه الموارد كان يتم ذبح صغار المواشي وإناثها وصيد صغار الأسماك .
**- تأثير التقدم الصناعي :**
من العوامل التي تؤثر في الاتجاهين أيضا التقدم المستمر في الصناعة فقد يساهم التقدم الصناعي في اكتشاف اماكن جديدة تحتوي على كميات كبيرة من الموارد لم تكن متاحة من قبل إذ قد يتم تطوير بعض المعدات التي تعمل في مجال الكشف والتنقيب عن البترول وغيره من المعادن.كذلك عندما يتم استخدام بعض الموارد الصناعية بديلا عن بعض الموارد الطبيعية في بعض الصناعات إذ يمثل ذلك اضافة لما هو موجود كذلك يساهم التقدم الفني في جعل كمية معينة من مورد معين أكثر قدرة على إشباع بعض الحاجات أكثر من ذي قبل بسبب استخدام طريقة جديدة أو فن جديد من فنون الإنتاج ..
كذلك قد يتسبب التقدم الفني في فقدان الانتفاع ببعض الموارد وذلك عندما يتم إهمال بعض الموارد الطبيعية بسبب ارتفاع تكلفة الحصول عليها عند مقارنة ذلك بتكاليف الحصول على كميات مماثلة من الموارد الصناعية والتي تكون تكلفة الحصول عليها أقل وهو ما حدث بالنسبة لبعض الموارد مثل الأقطان والأصواف والمطاط الخ.

## ****نظرة المدارس الاقتصادية إلى المشكلة الاقتصادية و طرق حلها :****

إنَّ المشكلة الاقتصاديَّة تشكل جزءًا من المشكلة الإنسانيَّة العامَّة، إذ الاقتصاد يمثِّل جانبًا من شؤون حياة الإنسان لا كلها؛ غير أنَّ تحديد هويَّة، وحقيقة هذه المشكلة كانت، ولازالت نقطة اختلاف بين المذاهب، والنُّظم المختلفة.

فالرَّأسماليَّة تعتبر أنَّ [المشكلة الاقتصاديَّة](https://www.alukah.net/culture/0/25265/) هي قلَّة الموارد الطَّبيعيَّة نسبيًّا، نظرًا إلى محدوديَّة الطَّبيعة نفسها، والَّتي لا تفي بالحاجات المادِّيَّة الحياتيَّة للإنسان، الَّتي تبدو في تزايُدٍ مستمرٍّ؛ فتنشأ المشكلة حول كيفيَّة التَّوفيق بين الإمكانات الطَّبيعيَّة المحدودة، والحاجات الإنسانية المتزايدة.

في حين أنَّ الماركسيَّة تؤمن بأنَّ المشكلة الاقتصاديَّة تتمثَّل بالتَّناقض المستمرِّ بين الشَّكل والنِّظام الَّذي يتمُّ به الإنتاج في المجتمع، وبين نظام التَّوزيع.

وأمَّا الإسلام فإنَّه يكشف عن حقيقة المشكلة بنحو آخر، وبخلاف ما تطرحه الرَّأسماليَّة والماركسيَّة، أو غيرهما، فالمشكلة لا تكمن في قلَّة الموارد الطَّبيعيَّة حتَّى لا تكون قادرة على الوفاء بالحاجات الإنسانيَّة المتزايدة، ولا في التَّناقض بين نظامي الإنتاج والتَّوزيع، وإنَّما في الإنسان نفسه .

ويرى أنَّ المشكلة الاقتصاديَّة هي مشكلة تعدُّد الحاجات، مع ندرة الموارد، وبعبارة مبسَّطة هي مشكلة الفقر الَّذي لا يعدو كونه مظهرًا من مظاهر زيادة الحاجات مع قلَّة الموارد .

ومن هنا؛ فإنَّ موضوع المشكلة الاقتصاديَّة، وعلاجها هو موضوع الاقتصاد كلِّه، ممثَّلًا في ضرورة كفاية الإنتاج، وتكافؤ التَّبادل، وسلامة التَّوزيع، وترشيد الاستهلاك.

والمشكلة الاقتصاديَّة هي مشكلة سلوكيَّة، يتسبَّب فيها الإنسان، وذلك من عدَّة وجهات منها :[[7]](#footnote-8)

**أَوَّلًا:**  حين يفرِّط في الاستهلاك بشكلٍ لا قيودَ له؛ فيغرق في التَّرف، والإسراف، والتَّبذير في الأمور الفاسدة.

**ثَانِيًا:** حينما تسود الأثرة، والظُّلم، والطُّغيان؛ فيحدث نهب الدُّول، والاستيلاء على خيراتها، واستعمارها، وقهرها، ومنع حدوث أيِّ تنمية بها.

**ثَالِثًا**: حين يركن الإنسان إلى الكسل، والخضوع وترك العمل.

وجملة القول: فقد واجهت المشكلة الاقتصاديَّة المجتمعات منذ نشأتها؛ لأنَّها مشكلة إشباع الحاجات، ومن الطَّبيعيِّ أن يتناول الإنسان المشكلة بالتَّفكير والاهتمام، وَمِنْ ثَمَّ؛ فقد كان الفكر الاقتصاديُّ قديمًا قِدَم الإنسان ذاته.

إن التَّصوُّر الإسلاميَّ للمشكلة الاقتصاديَّة لم يرتبط منذ البداية بهدف تطوير الضَّرورات الأساسيَّة للمعيشة، وإنَّما بهدف رفع مستوى المعيشة، وتحسينه، وهو ما انتهى إليه الفكر الاقتصاديُّ الحديث، معبِّرًا عنه بمصطلح الرَّفاهية الاقتصاديَّة، أو الرَّخاء المادِّيِّ .

هناك فرق بين تصوُّر الإسلام للمشكلة الاقتصاديَّة، وبين نظرة الاقتصاد الرَّأسماليِّ والاشتراكيِّ، "فالاقتصاد الإسلاميُّ لم يعد المشكلة الاقتصاديَّة -كما تصوَّرها الكُتَّاب الرَّأسماليُّون- أنَّها مشكلة قلَّة الموارد، أي مردها إلى الطَّبيعة ذاتها، وعجزها عن تلبية الحاجات، ولا هي كما صوَّرها الكُتَّاب الماركسيُّون بأنَّها مشكلة التَّناقض بين قوى الإنتاج، وعلاقات التَّوزيع وإنَّما مردُّ المشكلة -كما بيَّن- إلى الإنسان نفسه، وقصور سلوكه، سواء من حيث الإنتاج والاستهلاك، أو من حيث التَّداول، والتَّوزيع، ممَّا لا علاقة له بالطَّبيعة، أو أشكال الإنتاج.

ويمكن تلخيص نظرة المدارس للمشكلة الاقتصاديَّة في:[[8]](#footnote-9)

**1 - الاقْتِصَادَ الرَّأْسِمَالِيَّ:**  يرى أنَّ سبب المشكلة الاقتصاديَّة هم الفقراء أنفسهم، سواء لكسلهم، أو لسوء حظِّهم بشح الطَّبيعة، أو قلَّة الموارد، أي أنَّ قضيَّة الفقر في نظره، هي أساسًا قضيَّة قلَّة إنتاج.

وقد رتَّب الفكر الاقتصاديُّ الرَّأسماليُّ على ذلك أنَّ على الدَّولة أَنْ تبيح الحرِّيَّة المطلقة للجميع؛ لينتجوا، ويكسبوا، ويغتنوا، دون قيد أو شرط، وأنَّ على مَنْ خانه الحظُّ أَنْ يرضى بواقعه، فهو نصيبه، وقدر الله له.

**2 - الاقْتِصَادَ الاشْتِرَاكِيَّ:** يرى أنَّ سبب المشكلة الاقتصاديَّة هم الأغنياء أنفسهم، باستئثارهم بخيرات المجتمع، دون الأغلبيَّة الكادحة، وبالتَّالي نشوء التَّناقض بين قُوَى الإنتاج، وعلاقات التَّوزيع، فقضيَّة الفقر في نظره هي أساسًا قضيَّة سوء توزيع.

وقد رتَّب على ذلك نظريَّاته في الصِّراع بين الطَّبقات، وفي التَّركيز على تغيير أشكال، ووسائل الإنتاج بإلغاء الملكيَّة الخاصَّة، وتصفية الرَّأسماليِّين البورجوازيين بحسب تعبيرهم.

**3 - الاقْتِصَادَ الإِسْلَامِيَّ:** يرى أنَّ مردَّ المشكلة ليس هم الفقراء، أو قلَّة الموارد، كما ذهب الاقتصاد الرَّأسماليُّ، كما أنَّه ليس سببها الأغنياء، أو التَّناقض بين قُوَى الإنتاج، وعلاقات التَّوزيع، كما ذهب الاقتصاد الاشتراكيُّ، وإنَّما هي:

أَوَّلًا: مشكلة القصور في استغلال الموارد الطَّبيعيَّة، لا قلَّة هذه الموارد، وهو ما عبَّرت عنه الآية: ﴿ وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ [إبراهيم.

ثَانِيًا: مشكلة أثرة الأغنياء، وسوء التَّوزيع، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ ، وقد أُثِرَ عن علي بن أبي طالب - رَضِيَ اللَّهُ عَنْه - قوله: "ما جاع فقير إلا بما شبع غني"، وعن السلف الصالح "ما من سرف إلا وبجواره حق مضيع" .

وخلاصة القول: فإنَّ هناك اختلافًا جوهريًّا بين طبيعة المشكلة الاقتصاديَّة من منظور الاقتصاد الإسلاميِّ، والاقتصاد الوضعيِّ في توصيف المشكلة الاقتصاديَّة، بينما هناك اتِّفاق حول وجود المشكلة الاقتصاديَّة على المستوى الكونيِّ .

فأهمُّ نقاط الاختلاف بين طبيعة المشكلة الاقتصاديَّة من منظور الاقتصاد الإسلاميِّ، والاقتصاد الوضعيِّ هو سبب هذه المشكلة، فبينما يرى الاقتصاد الرَّأسماليُّ أنَّ السَّبب هو بخل الطَّبيعة، وندرة الموارد، يرى الاقتصاد الإسلاميُّ أنَّ السَّبب هو الإنسان، وذلك بابتعاده عن الكفاءة في استخدام الموارد، والعدالة في توزيعها.

### لمشكلة الاقتصادية و حلولها لدى الاشتراكية و الرأسمالية

[**October 18, 2014**](https://bohoht.blogspot.com/2014/10/blog-post_18.html)

https://bohoht.blogspot.com/2014/10/blog-post\_18.html

خطة البحث

**المبحث الأول:طبيعة وأبعاد المشكلة الاقتصادية**
**المطلب الأول : طبيعة المشكلة الاقتصادية**

**المطلب الثاني: أسباب المشكلة الاقتصادية**

**المطلب الثالث: المشكلات الاقتصادية الاساسية**

**المطلب الرابع : الندرة والاختيار وتكلفة الفرصة البديلة**

**المطلب الخامس: منحنى امكانيات الانتاج**

**المبحث الثاني :خصائص الرغبات الانسانية وأنواع السلع والثروة.**
**المطلب الأول :خصائص الرغبات الانسانية**

**المطلب الثاني : أنواع السلع**

**المطلب الثالث : أنواع الثروة**

**المبحث الثالث :حل المشكلة الاقتصادية**

**المطلب الأول :حل المشكلة الاقتصادية وفق النظام الرأسمالي:**

**المطلب الثاني :حل المشكلة الاقتصادية وفق النظام الاشتراكي**

**الخاتمة**

**المراجع**

**المبحث الأول:طبيعة وأبعاد المشكلة الاقتصادية**
**المطلب الأول : طبيعة المشكلة الاقتصادية**
تتمثل المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع, مهما كان نظامه
الاقتصادي أو السياسي , في كيفية توزيع الموارد النادرة بين الاستعمالات
المختلفة , ذلك أن الموارد المتاحة في أي مجتمع لن تكفي باستمرار لتلبية
واشباع الاحتياجات البشرية المتعددة, أي أنه يمكن تحليل عناصر المشكلة
الاقتصادية الى ثلاثة عناصر أساسيية : أولهما يتمثل في الندرة النسبية
للموارد الاقتصادية والثاني يتمثل في تعدد الحاجات البشرية والعنصر الثالث
يتمثل في الاختيار .
وتتميز المشكلة الاقتصادية بصفة العمومية فهي تواجه
الفرد كما تواجه الجماعة .بل هي تواجه كل المجتمعات سواء كانت متقدمة أو
متخلفة... زراعية أم اقتصادية...رأسمالية أم اشتراكية.فالمشكلة لا تختلف
في أسبابها و لا عناصرها من مجتع لاخر , أما الذي يختلف فهو طريقة حلها .

**المطلب الثاني: أسباب المشكلة الاقتصادية**
من الممكن حصر أسباب حدوث المشكلة الاقتصادية في ثلاثة أسباب رئيسة وهي:
أ- الندرة النسبية للموارد الاقتصادية: ان سبب ظهور المشكلة الاقتصادية هو الندرة.
فالانسان عندما يشعر بالحاجة ويفتقد في الوقت نفسه وسيلة لاشباعها فانه
سيعتقد أن سبب مشكلته هو الندرة الا أن مايحتاجه من سلع وخدمات لا يأتي من
العدم , بل الأمر يتطلب ضرورة توافر ومساهمة مجموعة من العوامل معا,هي
عوامل الانتاج ,خلال عملية معينة هي عملية الانتاج وأن هذه العوامل هي
التي أصلا نادرة.اذا تظهر المشكلة الاقتصادية أساسا نتيجة ندرة عوامل
الانتاج سواء ما كان منها هبة من هبات الطبيعة أو نتاج عن جهود الانسان
وغير خاف أن ماتهبه الطبيعة من خيرات ليس متاحا في كل مكان بالقدر اللازم
ولا بالصورة المرغوبة.فنجد مجتمعات منحتها الطبيعة فيضا من المواد الأولية
في الوقت الذي يعاني فيه من ندرة رأس المال أو العمل وكلاهما مطلوب لتجهيز
المواد الاولية بحيث تصبح صالحة

لاشباع رغبات الانسان. لذلك وجب على الانسان أن يبذل جهده وفكره في كل لحضة ولا بد عليه الانتظار حتى تؤتي جهوده ثمارها.
ويعود عجز الموارد الاقتصادية عن اشباع جميع الحاجات الانسانية الى الأسباب التالية :
- أن
المورد الاقتصادي موجود ولكن قليل نسبيا بسبب عدم الاستغلال الأمثل لهذا
المورد أو لسوء استغلال هذا المورد, وتمتاز كثير من الموارد الاقتصادية
بقابليتها للنفاذ بسبب الاستخدام الجائر.
- زيادة
عدد السكان بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الانتاج ,وبالتالي يؤدي هذا الى
ندرة نسبية للموارد المستخدمة كوسيلة لاشباع الحاجات الانسانية.
ب- كثرة الحاجات الانسانية وتعددها وتطورها وتزايدها:
من المعروف أن للانسان ومنذ بدء الخليقة مجموعة من
الحاجات التي يهدف الى اشباعها ,وكلما أشبع حاجة تولد لديه حاجة أخرى
بحاجة الى اشباع . وتعرف الحاجة الانسانية بأنها (الرغبة التي يسعى
الانسان الى اشباعها).وتقسم هذه الحاجات الى نوعين:
1- الحاجات الأولية (الأساسية)
وهي مجموع الرغبات الانسانية التي لا تحتمل التأجيل في اشباعها , والتي
اذا أفنيت يفنى الانسان ورائها ,بمعنى أنها ضرورية لبقاء الانسان على قيد
الحياة كحاجته الى الغذاء والماء والمسكن ...الخ.
2- الحاجات الثانوية (الكمالية):
وهي مجموع الرغبات الانسانية التي تحتمل التأجيل في اشباعها , على اعتبار أنها لا ترتبط بأن يكون الانسان أو لا يكون على قيد الحياة.
وتمتاز الحاجات الانسانية بمجموعة من الخصائص مثل:
الحاجات الانسانية متزايدة ,وتتزايد هذه الحاجات مع تزايد المواليد.
الحاجات الانسانية متطورة,وتتطور الحاجة مع التقدم الفني والتكنولوجي الذي يحدث على وسائل اشباع الحاجات .
الحاجات الانسانية متكررة, وتتكرر الحاجة مع تكرارو تعاقب الأجيال , فحاجة أجدادنا للغداء هي نفس حاجاتنا له مع اختلاف نوع الغداء.
الحاجات الانسانية متجددة,وتتجدد الحاجة مع الاكتشافات و الاختراعات الجديدة التي يقوم بها الانسان.

ج- الاختيار اذا كانت الندرة هي سبب المشكلة التي يعيشها الانسان,
فان الاختيار هو بالتأكيد السبب الذي يجعل منها مشكلة اقتصادية بالذات
وليست تقنية.فالاختيار وهو عملية تنطوي على الرشد يتمثل في القيام بموازنة
منفعية حرة بين بدائل ممكنة مختلفة , لاختيار أفضل بديل ممكن.وبالطبع لن
تكون هناك فرصة للقيام بعملية الاختيار ما لم تكن رغبات وحاجات و تفضيلات
الانسان متعددة وبهذا تكون المشكلة الاقتصادية بالفعل هي مشكلة اقتصادية
فحاجات الانسان متعددة متجددة و متزايدة.
وبالطبع لو اختفت الندرة لاختفت المشكلة... ولو لم
تتعدد الحاجات لما كان هناك مجال للاختيار وبالتالي لما كانت المشكلة
الاقتصادية بل تصبح مشكلة فنية تكنولوجية

**المطلب الثالث: المشكلات الاقتصادية الاساسية**
يمكن حصر المشكلات الاقتصادية الاساسية بالاسئلة الاتية:
المشكلة الأولى :
ما السلع التي تنتج وما كميتها ؟ (ماذا تنتج)والسؤال يتعلق بالمثال السابق
حول مشكلةالاختيار,وبمعنى اخر أنها مشكلة توزيع الموارد النادرة على
الاستخدامات المختلفة,وتتطلب هذه المشكلة معرفة معايير تخصيص الموارد.
وكما سبق القول فان جهازالثمن يعد الاداة في توزيع
الموارد بين الاستخدامات المختلفة في نظام المنافسة التامة. في حين توكل
هذه المهمة الى الأجهزة التخطيطية في الاقتصادات الاشتراكية.
المشكلة الثانية : ما هي طرق انتاج هذه السلع ؟(كيف تنتج).
يعكس هذا السؤال ان هناك أكثر من طريقة لانتاج سلعة
ما,فعلى سبيل المثال هل تنتج محصول القطن بتكثيف رأس المال في استخدام
الماكنات والألات الزراعية أم انتاج نفس كمية المحصول من خلال تكثيف العمل
باستخدام الأيدي العاملة بالعمليات المزرعية المختلفة,وهذا يتوقف على
ماهية العناصر التي تتصف بالندرة رأس مال أم العمل؟
المشكلة الثالثة :كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على أفراد المجتمع؟ (لمن).
ان توزيع الناتج القومي بين أفراد المجتمع يحظى
باهتمام الاقتصاديين, وهذا الجانب من المشكلة متعلق بمدى تدخل الدولة في
الحياة الاقتصادية في مجتمعات المنافسة التامة ونتائج هذا التدخل .وقد
انعكس هذا التدخل في صورة الحد الأدنى للأجور أو ضريبة الدخل.وتتعلق هذه
الجوانب بنظرية التوزيع.

المشكلة الرابعة : هل الموارد الاقتصادية للمجتمع موظفة بصورة كاملة أم أن بعضها عاطل ؟
ان عدم تشغيل بعض الموارد يؤدي الى ضياع الثروة على
المجتمع ؟ وقد يبدوا ذلك غريبا بعض الشيء فكيف تكون الموارد نادرة وكذلك
تتسم بعدم التشغيل ؟
ان احدى خصائص اقتصاديات السوق أن مثل هذا الضياع قد
يحدث , ولهذا قد تسود في هذه الاقتصاديات بطالة في العمل وأن هناك عمالا
يرغبون في العمل ولا يجدونه.
المشكلة الخامسة :ما مدى الكفاية في استخدام الموارد الاقتصادية؟
وهذا يعني هل الانتاج كاف ؟ وهل التوزيع كاف؟وهي مسالة
مرتبطة بامكانية اعادة تلخيص الموارد للحصول على انتاج أكبر من سلعة معينة
بالموارد السابق استخدامها دون التأثير في انتاج السلع الاخرى. كما أن
الاجابة عن مشكلة التوزيع تشير : هل بالامكان اعادة توزيع الانتاج الحالي
بين أفراد المجتمع
على نحو يؤدي الى زيادة رفاهيتهم أو تحسين رفاهية بعض الأفراد ودون الاضرار أو التأثير على مستوى رفاهية بقية الأفراد في المجتمع؟
المشكلة السادسة :هل القوة الشرائية للنقود ثابتة أو أنها تتسم بالتضخم؟
والمقصود بالتضخم الارتفاع المستمر في الاسعار وارتفاع
الأسعار معناه انخفاض القوة الشرائية للنقود ,وأحد أسباب التضخم هو زيادة
كمية النقود في الاقتصاد بمعدل أسرع من زيادة الناتج القومي.
المشكلة السابعة: هل يتزايد الانتاج القومي من السلع والخدمات أم أنه ثابت على مر الزمن؟
فالمقدرة الانتاجية تنمو بسرعة في بعض الدول الأخرى
مما يترتب عليه زيادة الفجوة بين مستويات المعيشة بين المجموعتين من الدول
. ويمكن القول أن المشكلات الاقتصادية قائمة في المجتمعات كافة الا أن
سيادتها بصورة متفاوتة أو أن احداها أعمق في تأثيرها من الأخرى في
الاقتصاد القومي,فالمجتمعات التي تعتمد على ألية السوق تركز على مشكلة
ندرة الموارد الطبيعية في حين تركز المجتمعات الاشتراكية على شكل علاقات
الانتاج ومشكلة التوزيع.

**المطلب الرابع : الندرة والاختيار وتكلفة الفرصة البديلة**
تتميز الموارد الانتاجية بأن استخداماتها بديلة
متعددة.فالأرض يمكن أن تستخدم في الزراعة أو في بناء المشروعات أو في
تشييد المساكن. وحتى اذا قررنا استخدامها في الزراعة فاننا يمكن أن نزرعها
قمحا أو

شعيرا أو قطنا . وهكذا يمكن تصور وجود العديد من الاستخدامات البديلة (المتنافسة) لكل عنصر انتاجي .وتعرف عملية توزيع الموارد الانتاجية على استخداماتها المختلفة باسم مشكلة تخصيص الموارد .
وحيث أن موارد الانتاج تتميز بصفة عامة بأنها نادرة
ومحدودة فان أي مجتمع سوف يحاول دائما الوصول الى ذلك التخصيص الأمثل
لموارده المحدودة .ونقصد بالتخصيص الأمثل للموارد ذلك الشكل أو النمط الذي
تكون فيه الموارد الانتاجية الموظفة قد استخدمت بأفضل طريقة ممكنة تؤدي
الى الحصول على أقصى قدر ممكن من الانتاج وبحيث أن أي نمط اخر خلافه لا بد
أن يترتب عليه انخفاض حجم الناتج المتحصل عليه.غير أن ندرة الموارد لا
تملي فقط ضرورة الاستخدام الكامل والأمثل لهذه الموارد,بل تؤدي الى ضرورة
الاختياربين الرغبات المتعددة لأفراد المجتمع لتحديد ما يتعين انتاجه منها
على ضوء القدر المحدود المتاح من الموارد.أي أن الندرة هي التي تولد
الاختيار وعند القيام بعملية اختيار هدف أو أهداف معينة لا بد أن نضحي
بهدف أو أهداف أخرى في مقابل ذلك.فدائما لا بد أن تحل شئ محل شيئ اخر
طالما أن مواردنا نادرة ومستخدمة بالكامل.
وبالطبع لا بد أن هناك عددا كبيرا من الاختيارات يتعين
على المجتمع القيام بها عندما يقرر تخصيص موارده المتاحة النادرة لانتاج
ما يرغبه من طيبات الحياة.حيث تقترن التضحية بالاختبار والتضحية المترتبة
على اختيار بديل معين تمثل في الحقيقة تكلفة هذا الاختيار. فعندما نريد
معرفة التكلفة التي يتحملها المجتمع بصدد تنفيذ قرار معين, فاننا نحسبها
بما يساوي ما ترتب عليه من التضحية بعدم تنفيذ قرار اخر.
ان وجود قدر معين من الموارد الاقتصادية يعني وجود فرص
لانتاج كميات مختلفة من بعض السلع و الخدمات المختلفة ومن ثم فان تكلفة
انتاج قدر معين من أحد المنتجات البديلة الممكنة تساوي أقصى قدر ممكن
انتاجه من منتج أو متجات أخرى باستخدام نفس القدر من الموارد و تعرف
التكلفة المحتسبة باسم تكلفة الفرصة البديلة.

**المطلب الخامس: منحنى امكانيات الانتاج**
يمكننا تفهم حقيقة المشكلة الاقتصادية وكيفية الاجابة على التساؤلات ماذا وكيف و لمن؟
من خلال ما يعرف بمنحنى امكانيات (حدود) الانتاج كما هو موضح بالشكل التالي:
السلعة (1)
د 5
ج 4
ب 3
2
1
السلعة (2) أ 5 4 3 2 1
منحنى تكاليف الانتاج

ويعبر هذا المنحنى عن الحقيقة الاساسية الأتية:المجتمع
الذي يوظف أو يشغل موارده تشغيلا كاملا لا بد أن يتنازل أو يضحي بانتاج
سلعة ما عندما يقرر القيام بانتاج سلعة اخرى.
وهذه الحقيقة تفترض أنه من يمكن تحويل المواردمن انتاج السلعة الاولى الى انتاج سلعة أخرى.
ومنحنى امكانيات الانتاج يمثل ما هو متاحا للمجتمع
للاختيار.وتمثل النقاط داخل المنحنى "على اليسار" حالة عدم اكتمال تشغيل
موارد المجتمع بالكامل.
وفي هذه الحالة " حالة تعطيل بعض موارد المجتمع
الانتاجية" يمكن زيادة ما ينتجه هذا المجتمع عن طريق تشغيل هذه الموارد
وبالتالي الانتقال على نقطة منحنى امكانيات الانتاج و هذا ما تهتم به
نظرية التشغيل والتوظيف والدخل.
أما الانتقال بمنحنى امكانية الانتاج الى وضع أعلى
فيكون عن طريق تنمية الموارد بالقدر الذي يمكن المجتمع من انتاج أكبر في
كلا النوعين سلعة (1) وسلعة (2) وهذا ما تهتم به نظرية النمو الاقتصادي.
ويمكن تفهم حقيقة المشكلة الاقتصادية من الرسم السابق
لمنحنى امكانيات الانتاج.فحقيقة ندرة الموارد تتضح من عدم القدرة على
انتاج خارج المنحنى أ ب ج د كما يمكن تفهم مشكلة الاختيار من كون منحنى
الامكانيات ينحدر من أعلى الى أسفل جهة اليمين وذا ميل سالب .أي ضرورة
التضحية بانتاج سلعة على حساب انتاج سلعة أخرى.

**المبحث الثاني :خصائص الرغبات الانسانية وأنواع السلع والثروة.**
**المطلب الأول :خصائص الرغبات الانسانية**
أ- التعدد:
ان الرغبات غير محدودة في عددها, ولا يعني ذلك أن
الانسان ,بطبيعته,جشع,غير أنه ما من شك أن ثمة عددا لا نهائيا من الرغبات
التي يمكن أن يستشعر الانسان بالميل الى اشباعها,وحتى عندما تتزايد طاقة
الانسان على اشباع هذه الرغبات جميعها, فلا مناص من أن تثور في نفسه رغبات
جديدة تتطلب أنواعا أخرى من الاشباع. قد تختلف الطاقة الاشباعية من فرد
الى اخر, وقد يقف بعض الأفراد في أحوال استثنائية عند حد معين من الاشباع,
ومع ذلك فلا جدال أن الغالبية من الأفراد تتطلع الى رغبات جديدة , كلما
اشبعت رغبات سابقة.
ب- التنافس:
ومن الواضح أن خاصية التنافس بين الرغبات هي النتيجة
الطبيعية المباشرة للتحديد النسبي للموارد أو وسائل الاشباع,اذ تتنافس
الرغبات فيما بين بعضها البعض حول الموارد المحدودة ذات الاستعمالات
البديلة,فهي تتضارب وتتطاحن مع بعضها البعض , بحيث تجعلنا دائما تحت ضغط
الحاجة الى الاختيار بين ما يمكن اشباعه وما نتخلى عن اشباعه .بيد أن هناك
معنى اخر للتنافس بين الرغبات ,فقد يخلي بعضها السبيل لبعص الاخر.
ج- التلازم:
كما نجد في الحياة العملية أن كثيرا من الرغبات يتماشى مع بعضه البعض, بمعنى
اخر أن الواحدة تسوق الى الأخرى,أي أن اشباع رغبة ما لا يمكن أن يتحقق الا
باشباع رغبة أخرى . فقد ترتبط الرغبات بعضها مع البعض الاخر ارتباطا وثيقا
كالرغبة في الشاي والرغبة في السكر وهذا هو معنى كلمة التلازم أو التكامل
بين الرغبات.

د- التكرار:
كما نجد أيضا في الحياة العملية أن الرغبات التي نشعر
بها تميل في معضمها الى التكرار,حتى بعد أن نشبعها مرة بعد أخرى.وهذه
الخاصية واضحة تماما في الرغبات الأساسية,كالملبس أو المأكل. ومع ذلك فقد
نلاحظ أن مستوى المعيشة يسمح أيضا بتكرار الرغبات الأكثر ترفا في طبيعتها
حتى يصير اشباعها
أمرا عاديا يالنسبة لمجموعة معينة من الأفراد وما من شك أن لهذه الصفة أهميتها في ايضاح نظرية الاستهلاك.

**المطلب الثاني : أنواع السلع**
يمكن تقسيم السلع بوجه عام بطرق ثلاث, تشير الطريقتان
الاولى والثانيةمنها الى الطبيعة الماديةللسلع,أما الطريقة الثالثة فتشير
الى العلاقة بين كميات السلع وبين الرغبات التي تشبعها .
أ- السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية :
وتنطوي الطريقة الاولى على تقسيم السلع الى نوعين
رئيسيين:سلع استهلاكية وسلع انتاجية .أما السلع الاستهلاكية فهي تلك السلع
التي يمكن أن تشبع الرغبات الانسانية بطريقة مباشرة ومن أمثلة ذلك السيارة
و الخبز والخدمات فهذه جميعها سلع (مادية أو لا مادية) موجهة للاستهلاك
المباشر.
أما السلع الانتاجية فهي تلك السلع التي تسهم بطريق
غير مباشر في اشباع الرغبات حيث نجد مثلا أن تصنيع سلعة استهلاكية
كالسيارة يحتاج الى توفر بعض السلع الانتاجية كالحديد والزجاج والمطاط.حيث

أن السلع الانتاجية تسهم في انتاج السلع الاستهلاكية
المعدة لأغراض الاستهلاك المباشر ومن هنا تتضح حقيقة أن الاستهلاك هو
الهدف النهائي من جميع أوجه النشاط الاقتصادي للأفراد والجماعات.
ب-السلع الفانية والسلع المعمرة:
أما التقسيم الثاني فيفرق بين السلع جميعها من حيث عدد
المرات التي تستخدم فيها كل سلعة- سواء أكانت سلعة استهلاكية أم سلعة
انتاجية- في اشباعها لرغبة انسانية معينة .اذ هناك بعض السلع التي تستنفد
قدرتها على الاشباع بمجرد استعمالها مرة واحدة وتسمى هذه السلع عادة
(بالسلع الفانية) ومن أمثلة ذلك مختلف أنواع الطعام.كما ثمة نوع اخر من
السلع التي يمكن أن تحقق سلسلة متتابعة من الاشباع ولكنها اذ تحقق ذلك
,تفقد قدرتها الاشباعية تدريجيا .ومن أمثلة ذلك المنازل , الملابس ..الخ ,
ويطلق عليها (السلع المعمرة) وأخيرا هناك نوع ثالث من السلع التي تنتج
اشباعا يمتد الى

أجيال عديدة دون أن تفقد قدرتها الاشباعية ومن أمثلة
ذلك الأرض التي نتوارثها جيلا بعد جيل ويطلق على الأرض وما شاكلها من
السلع بالسلع غير قابلة للفناء.
ج-السلع الحرة والسلع الاقتصادية:
وتنطوي الطريقة الثالثة على تقسيم السلع الى نوعين
رئيسيين: السلع الحرة والسلع الاقتصادية. السلع الحرة فهي السلع التي
تتواجد بكميات غير محدودة بالنسبة للحاجة اليها, ولا يبذل الانسان في سبيل
الحصول عليها أي جهد أو عناء, أو يخصص لانتاجها أي قدر من الموارد مثلا:
كالهواء والماء في
بعض الظروف. وهي حرة ,لأنها لا تتطلب الاختيار بين
الموارد النادرة في سبيل انتاجها ,ولا تتطلب الاقتصاد في استهلاكها, و
الحصول عليها لا يقتضي انفاق الموارد.
أما السلع الاقتصادية فهي تلك السلع التي لا توجد الا
بكميات محدودة بالنسبة لمدى الرغبة فيها,وهي تلك السلع التي لا مناص من
تخصيص قدر معين من الموارد في سبيل انتاجها, وهي اقتصادية لأنها تنطوي على
مشكلة الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد النادرة ولأنها تتطلب
الاقتصاد في استعمالها, وتحدد لها أثمان معينة في أسواقها الخاصة.كما تتسم
هذه السلع بالندرة وبصفة المنفعة.

**المطلب الثالث : أنواع الثروة**
يسوقنا الحديث عن السلع الى الحديث عن الثروة. اذ أن
اصطلاح الثروة يحمل معنى الرصيد المخزون من السلع الاقتصادية الموجودة في
وقت معين , سواء في حيازة الفرد أو الجماعة .ان الثروة اذن,تشمل كل السلع
الاقتصادية, وتتسم بالندرة النسبية.
وهناك أنواع ثلاثة للثروة: الثروة الفردية والثروة القومية والثروة العالمية.
أ- الثروة الفردية:
تعرف بأنها رصيد السلع الاقتصادية التي يملكها الفرد في وقت معين , باستبعاد الخدمات, زائد الحقوق التي يملكها والديون المستحقة له على أفراد أخرين, ناقصا الديون المستحقة عليه للأفراد الاخريين.
غير أن الفرد لا يستمد اشباعه الكلي من ثروته الخاصة فحسب, بل من الثروة القومية أيضا , وان لم تكن هذه جزءا من ملكيته الفردية.

ب- الثروة القومية:
تعرف بأنها رصيد السلع الاقتصادية الموجودة في دولة معينة في وقت معين , باستبعاد الخدمات, زائد الديون المستحقة للدولة على الدول الأخرى, ناقصا الديون المستحقة للدول الأخرى على الدولة .
وقد تسمى الثروة القومية, في بعض الأحيان, برأس المال القومي.
ج- الثروة العالمية :
تعرف بأنها رصيد السلع الاقتصادية الموجودة في العالم
بأسره,في وقت معين,باستبعاد الخدمات, واستبعاد جميع النقود الوطنية, وجميع
الديون القائمة بين الدول.

**المبحث الثالث :حل المشكلة الاقتصادية**
يتم حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي عن
طريق ما يعرف ((بجهاز الثمن)), كما يتم حلها في النظام الاشتراكي عن طريق
((جهاز التخطيط))أما في النظم الاقتصادية المختلطة فيتم حلها جزئيا عن
طريق جهاز الثمن وجزئيا عن طريق جهاز التخطيط.

**المطلب الأول :حل المشكلة الاقتصادية وفق النظام الرأسمالي:**
بعد انهيار النظام الاقطاعي الذي ساد أوروبا في القرون
الوسطى,وتزايد انتشار فكرة القومية,عرف العالم فكرة الدولة القومية كفلسفة
سياسية,كان على الفكر الاقتصادي أن يقوم بتنظير فلسفة اقتصادية تتماشى مع
ذات الفكر السياسي .وهكذا عرف العالم الرأسمالية أو النظام الرأسمالي.
ويقوم النظام الرأسمالي على مجموعة من الدعامات هي :
تدني دور الدولة :
نادى أنصار الرأسمالية بتقييد دور الدولة وحصره في رعاية العدالة والأمن, أما النشاط الاقتصادي فيترك أمره للأفراد فهم خير من يقوم به.
الحرية:
وهي تعتبر من أهم دعائم النظام الرأسمالي.فكل فرد حر في هذا النظام:
حر في أن يتملك ما يشاء,وقتما شاء, وبأي قدر.

حر في التعاقد والعمل في النشاط الذي يرغبه وبالشروط الذي يرضى عنها.
حر في انشاء المشروعات الخاصة ,مهما كان حجمها أو شكلها القانوني أو مجال نشاطها.
ونتيجة لهذه كان أحد الشعارات الرأسمالية المشهورة هو ( دعه يعمل دعه يمر ).
الدافع الفردي :
يهدف النظام الرأسمالي أصلا الى تحقيق مصلحة الفرد
أولا, ومصلحة الجماعة أخيرا .حيث يسعى كل فرد نحو تحقيق مصلحته الخاصة
بصرف النظر عن مصلحة الأخريين.فالمستهلك يريد الحصول على أقصى اشباع ممكن,
والمنتج يهدف الى تحقيق أقصى ربح ممكن. ولذلك فان ما يحرك النظام
الرأسمالي حقيقة ما هو الا الدافع الفردي خصوصا دافع الربح.
المنافسة الحرة :
والمنافسة الحرة كما تخيلها منظروا الرأسمالية هي صورة
مثالية لما يجب أن يكون عليه التعامل بين الغرماء في السوق ,وفي صورتها
الصافية البريئة هي أمر مرغوب وان كان مستحيلا ففي الواقع وبصفة عامة نجد
درجات متفاوتة من المنافسة المشوبة ببعض النزعات الاحتكارية والتي قد تصل
الى حد المنافسة الدموية.
في ظل هذه الدعامات يقوم النظام الرأسمالي ويحاول حل
المشكلة الاقتصادية عن طريق ميكانيكية جهاز الثمن , ويقصد بجهاز الثمن تلك
الحركات التلقائية للأثمان الناتجة عن تفاعل قوى السوق (قوى العرض والطلب).
و يتم التعرف على (ماذا تنتج) عن طريق حركة أثمان
السلع والخدمات الاستهلاكية , فالسلعة أو الخدمة الأكثر أهمية يزيد الطلب
عليها.ومع بقاء العوامل الاخرى على حالها يرتفع ثمنها , الأمر الذي يغري
المنتجين الى انتاج المزيد منها والعكس صحيح.
كما يتم التوصل الى (كيف تنتج) عن طريق مقارنة أثمان
السلع والخدمات الاستهلاكية(والتي تعكس ايرادات المنتجين) بأثمان السلع
والخدمات الانتاجية (والتي تعكس تكاليف
الانتاج). وبهذا يتم التعرف على معدلات الربحية لمختلف نواحي النشاط
الانتاجي .وبالطبع سوف يتم تخصيص الموارد الانتاجية -النادرة- بين الاستخدامات - البديلة - الأكثر كفاءة - والتي سيتم تطبيقها في داخل كل قطاع أو مشروع.
كذلك يقدم جهاز الثمن حلا لمشكلة توزيع الانتاج حيث
يتحدد نصيب كل فرد من الناتج القومي بحجم القوة الشرائية المتاحة لديه
والتي تتحدد بشكل أو باخر بحجم دخله.

ويتحدد حجم الدخل بدوره بكمية ونوع ما يمتلكه الفرد من
خدمات انتاجية من ناحية, وبسعر هذه الخدمات الانتاجية من ناحية اخرى
وبالطبع من يمتلك خدمات انتاجية ذات سعر أعلى سوف-مع بقاء العوامل الأخرى
على حالها- يزيد دخله فتزيد قوته الشرائية فتزيد نصيبه من الناتج القومي
,والعكس
صحيح.أما بالنسبة لضمان الاستمرار,أي ضمان النمو
الاقتصادي ,فان جهاز الثمن يلعب أيضا دورا في هذا الصدد.فالنمو الاقتصادي
يتطلب ضرورة وجود جبهة عريضة من الاستثمارات تقود عملية التقدم الاقتصادي.
غير أن هذه الاستثمارات تحتاج بدورها الى رصيد ضخم من رأسمال لتمويلها
وتنفيذها.وقد يمكن الحصول على رأس المال هذا جزئيا من الداخل, وجزئيا من
العالم الخارجي.غير أنه مهما كان حجم المساعدات الخارجية فانها في النهاية
محدودة .وبذلك ليس هناك مفر من أن تعتمد الدولة على امكاناتها
الذاتية.وهذا يعني ضرورة أن تبحث الدولة بكافة الطرق عن مصادر تمويل
داخلية جديدة.وهنا يمكن أن يلعب جهاز الثمن دورا في محاولة تعبئة المدخرات
المحلية وزيادتها, عن طريق رفع سعر الفائدة الى الحد الذي تستجيب له طاقة
الادخار المحلي.

**المطلب الثاني :حل المشكلة الاقتصادية وفق النظام الاشتراكي**

يقوم النظام الاشتراكي على فلسفة اجتماعية هدفها
الأساسي هو المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة,حيث تسود هذا النظام
مجموعة من المبادئ تتماشى مع فلسفته الجماعية الأساسية.فعوامل الانتاج
مملوكة بالكامل- أو تكاد- للدولة كما أن الملكية الخاصة محصورة في أضيق
نطاق ولا تكاد تتعدى الأشياء الجد شخصية.كذلك فالدولة هي التي تقوم بحصر
الموارد الاقتصادية وتعبئتها وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة المرغوبة
فضلا عن عملية تنميتها .انها ببساطة تقوم بحل كل عناصر المشكلة الاقتصادية
, عن طريق ما يعرف باسم جهاز التخطيط.
وقد يأخذ جهاز التخطيط في الواقع العملي شكل هيئة أو
لجنة أو وزارة أو خليط من هذه الأشكال معا. ويقوم جهاز التخطيط بدراسات
وأبحاث مستفيضة مسبقة قبل أن يقدم على اقتراح السياسات التي تصدر بها بعد
ذلك قرارات مركزية للتنفيذ.
ان جهاز التخطيط هو الذي يحدد نوعيا وكميا تلك السلع. والخدمات المزمع انتاجها في الفترة التالية لاشباع رغبات المستهلكين.

كما انه يقوم بتنظيم عملية الانتاج من حيث تعبئة
الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع الى سلع وخدمات
متاحة.وكذلك من حيث توزيع وتخصيص هذه الموارد على مختلف استخداماتها
البديلة.
فضلا عن أنه يقوم بتحديد الأجور والمكافات التي يحصل عليها العاملون في مختلف المجالات.
وأخيرا يقوم جهاز التخطيط برسم السياسات والخطط
الانمائية سواء طويلة الأجل أو متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل والتي تهدف
كلها الى ضمان النمو الاقتصادي للمجتمع.
كما أن هذا النظام يهدف الى تحقيق مجتمع (الكفاية
والعدل).الكفاية بمعنى حسن استغلال الموارد الاقتصادية النادرة
المتاحة.والعدل بمعنى عدالة توزيع الدخول والثروات في المجتمع بين مختلف
أفراده.

**الخاتمة**
نشير في الأخير كخلاصة أن أي وضع اقتصادي يتميز بالخصائص الاتية:
أولا: ندرة الموارد بالنسبة للرغبات كشرط أساسي لقيام أي مشكلة اقتصادية.
ثانيا: الاستعمالات البديلة لكل مورد .
ثالثا: تعذر حل المشكلة الاقتصادية الا بالاختيار بين الرغبات العديدة المتنافسة.
رابعا:ارتباط حل المشكلة الاقتصادية ارتباطا وثيقا بطرق الافراد في كسب مواردهم باعتبارها الخطوة الضرورية في عملية اشباع الرغبات0
ومن هنا يمكن القول أن المشكلة الاقتصادية ستضل لصيقة
بالانسان يحاول حلها ما استطاع الى ذلك سبيلا و لكن بينه وبين أن نختفي
تماما أمدا بعيدا ولذلك سيظل علم الاقتصاد وهو قرين وجودها له صفة
الديمومة التي تجعله بحق ,درة العلوم الاجتماعية جمعاء.

**المراجع**
1) الدكتور عبد النعيم محمد مبارك :مبادئ علم الاقتصاد,الدار الجامعية,الطبعة الأولى ,الاسكندرية
,مصر,1997 .
2) الدكتورحسين عمر
:مبادئ علم الاقتصادالمشكلة الاقتصادية والسلوك الرشيد تحليل جزئي وكلي ,
دار الفكر العربي, الطبعة السابعة , القاهرة,مصر ,1989 .
3) الدكتور سالم توفيق النجفي : أساسيات علم الاقتصاد ,الدار الدولية للاستثمارات ,الطبعة الأولى ,القاهرة , مصر,2000 .
4) الدكتورمحمد عطا الله ود.هند مشعل عودة : الأساس في الاقتصاد الكلي والجزئي.

|  |
| --- |
| http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&depid=3&lcid=47205 |

1. أساسيَّات علم الاقتصاد، محمود يونس، الدَّار الجامعيَّة، الإسكندرية، 1985م، ص 39. [↑](#footnote-ref-2)
2. المشكلة الاقتصاديَّة بين التَّوصيف والحل، من منظور اقتصاديٍّ إسلاميٍّ، ص8. [↑](#footnote-ref-3)
3. رابط الموضوع: <https://www.alukah.net/sharia/0/106072/#ixzz6vySTvGnM> [↑](#footnote-ref-4)
4. معتز عبد الله مسالمة، مشروع تخرج لمرحلة الماجيستير، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلاميَّة، جامعة اليرموك، الأردن، (د.ت)، ص22. [↑](#footnote-ref-5)
5. إسماعيل عبد الرَّحمن ، **مفاهيم ونظم اقتصاديَّة**، دار وائل، عمان – الأردن ، 2005 ص32. [↑](#footnote-ref-6)
6. السَّيِّد مُحَمَّد السريتي، **مبادئ الاقتصاد الجزئيِّ** ، الدَّار الجامعيَّة، الإسكندرية، ط1، 2004م، ص30. [↑](#footnote-ref-7)
7. عبد الجبَّار السبهاني ، **المشكلة الاقتصاديَّة بين الاقتصاد الإسلاميِّ، والاقتصاد الوضعيِّ، أوجه الاختلاف، وأوجه الاتِّفاق، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام** ، دار البحوث للدِّراسات الإسلاميَّة، ط1، 2005، ص 251. [↑](#footnote-ref-8)
8. هايل عبد المولى طشطوش، **المشكلة الاقتصاديَّة بين التَّوصيف والحل، من منظور اقتصاديٍّ إسلاميٍّ** ، بحث مقدَّم لمنتدى الاقتصاد الإسلاميِّ بدبي، 2015، ص6. [↑](#footnote-ref-9)